

الجامعة العربية الأمريكية – كلية الدراسات العليا 2023م

براءة الاختراع الإضافية دراسة مقارنة

محمد ناصر جبر القرم

<http://repository.aaup.edu/jspui/handle/123456789/2302>

تقييم فصل الاستنتاجات والنتائج

ملخص النتائج الرئيسية

- الباحث توصل إلى نتائج واضحة تعكس أهداف البحث، مثل:
 - غياب تنظيم تشريعي دقيق لبراءة الاختراع الإضافية في القانون الفلسطيني.
 - اختلاف في طبيعة البراءة الإضافية بين الدول: هل هي منشئة للحق أم كاشفة له.
 - تأكيد أهمية تطوير تشريع موحد يحمي الاختراعات الثانوية (الإضافية).
- عالج الفروق بين التشريعات المقارنة بشكل موضوعي مما يعزز القيمة المقارنة للدراسة.
- لا يوجد فصل مستقل للنتائج تحت عنوان "النتائج"، بل وردت مدمجة في النص دون تنظيم واضح.
- لم يتم ترقيم أو تلخيص النتائج في نقاط، وهو ما يصعب على القارئ استخلاص الجوهر العلمي من التحليل الطويل.
- لا توجد جداول أو أدوات ملخصة تساعد على توضيح الفروقات بين التشريعات.
- كان من الأفضل عرض النتائج بنقاط مرقمة في نهاية كل مبحث ثم تلخيصها في فصل النتائج، مثل:
 - القانون الفلسطيني لا يتضمن تعريفاً دقيقاً للبراءة الإضافية "...
 - تتراوح المدة الزمنية للحماية القانونية للبراءة الإضافية من 5 إلى 10 سنوات بحسب التشريع "...

تفسير النتائج وربطها بالمناقشة

- الباحث اعتمد على منهج تحليلي مقارنة وفَسَّر النتائج من خلال عرض الأبعاد القانونية المتنوعة في التشريعات.

- أبرز أثر غياب التشريع الفلسطيني في تحجيم الحماية القانونية للمخترعين، مما يدل على تفسير واعي للواقع القانوني.
- تفسير النتائج كان عامًا ولم يُدعم دائمًا بأمثلة قانونية أو مواد صريحة من التشريعات.
- لا يوجد ربط مباشر وواضح بين ما ورد في فصول التحليل السابقة وبين ما ورد في قسم النتائج، مما يجعل المتابعة صعبة على القارئ.

مدى تأثير النتائج على المجال القانوني والمجتمعي

- الباحث أشار إلى أن نتائج الدراسة قد تساعد في تطوير قانون امتيازات الاختراع الفلسطيني.
- ركّز على الفراغ التشريعي الحالي كمسكلة محورية تحتاج إلى تدخل تشريعي عاجل.
- لم يُخصص فقرة صريحة لشرح "كيف يمكن تطبيق النتائج عمليًا"، أو ما تأثيرها على الجهات مثل:
 - مكاتب الملكية الفكرية.
 - المشرعين في المجلس التشريعي.
 - الصناعيين أو أصحاب الابتكارات.
- غابت الأمثلة التطبيقية التي تظهر كيف يمكن للنتائج أن تُسهم في تشريع جديد أو تحسين بيئة الابتكار.

تقييم التوصيات

توصيات للبحث المستقبلي

- أوصى الباحث باستكمال الدراسات حول تنظيم العلاقة بين البراءة الأصلية والإضافية في فلسطين.
- لفت النظر إلى الحاجة ملء الفجوة في التأصيل القانوني للمفاهيم ذات الصلة.
- جاءت التوصيات البحثية عامة ومفتوحة ولم تتناول إشكاليات محددة يمكن أن تكون موضوعًا لرسائل ماجستير/دكتوراه.
- لم يُذكر إن كانت هناك حاجة لدراسات تطبيقية أو إحصائية في مجال براءات الاختراع.

توصيات للممارسين (القانونيين، المحامين، المسجلين)

- تم التوجيه إلى ضرورة إعداد تنظيم قانوني خاص بالبراءات الإضافية.
- أكد على أهمية وعي المختصين القانونيين بهذه البراءة كنوع مستقل من الحماية.

- لم تُوجه التوصيات بشكل دقيق لفئات الممارسين (مثل محامي الملكية الفكرية، القضاة، مدقي مكاتب البراءات).

- لم تشمل توصيات عملية للممارسين مثل:

• دليل إجرائي للمطالبة بالبراءة.

• مواد تدريبية لتأهيل موظفي السجل القانوني للبراءات.

توصيات لصناع السياسات والمشرعين

- دعوة صريحة لتعديل التشريع الفلسطيني لتضمين براءة الاختراع الإضافية.

- أشار إلى تجربة الدول الأخرى في توفير الحماية القانونية لها، كمحفز على الابتكار.

- لم يُوضح آلية الوصول إلى هذه السياسات:

• من الجهة التي يُفترض أن تبادر؟

• ما الخطوات التشريعية أو المؤسسية اللازمة؟

- لم تُقدّم صياغة أولية لمادة قانونية نموذجية أو مشروع تعديل.

الربط بين النتائج والتوصيات وطرق عرض النتائج

- النتائج مرتبطة نظريًا بالتوصيات، حيث تم ربط قصور التشريع بنتائج تستدعي التوصية بالتعديل.

- غياب الربط الصريح والواضح بين كل نتيجة وكل توصية.

- عدم وجود أي أدوات عرض بصري مثل:

• جدول يوضح الفروقات بين الأنظمة.

• خريطة مفاهيم.

• رسم بياني يلخص نتائج المقارنة.

تقييم فصل الاستنتاجات والنتائج

ملخص النتائج الرئيسية:

- توصل الباحث إلى نتائج واضحة ومباشرة تتماشى مع أهداف الدراسة، ومن أهمها:
 - غياب تشريعات جنائية فلسطينية خاصة بالجرائم الرياضية، حيث لا يوجد نظام عقوبات مستقل ولا محاكم مختصة.
 - التشريعات الفلسطينية الحالية تتعامل مع الجرائم الرياضية ضمن القانون الجنائي العام، دون تصنيف خاص أو معالجة مستقلة.
 - قصور في الحماية الموضوعية للطواقم والمنشآت الرياضية، مما يخلق فراغاً تشريعياً في ميدان رياضي متنامٍ الأهمية.
 - عالج الباحث صوراً متعددة للجرائم الرياضية (العنصرية، التلاعب بالنتائج، الاعتداءات)، مما يمنح الدراسة شمولية واضحة وتحليلاً منهجياً للمجال.
 - رغم ذلك، لم يُخصص الباحث فصلاً منفصلاً أو عنواناً واضحاً لـ "النتائج"، بل تم دمجها في قسم الخاتمة دون تنظيم ترقيعي أو هيكلي.
 - غابت أدوات التلخيص مثل الجداول أو النقاط المرقمة، مما يُضعف وضوح الرسالة عند الاستعراض السريع.
- تفسير النتائج وربطها بالمناقشة:
- استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي المقارن ونجح في تفسير النتائج بالرجوع إلى واقع التشريعات الوطنية مقارنة بالتجارب العربية والدولية.
 - ربط النتائج بمشكلات ميدانية حقيقية في فلسطين (مثل غياب التجريم الخاص أو عدم وجود محاكم مختصة).
 - التفسير كان منطقيًا ومتدرجًا، إلا أنه لم يُدعم دائماً بإشارات مباشرة إلى المباحث أو المواد القانونية التي نوقشت سابقًا، مما يُضعف الترابط بين التحليل والنتائج.

- كان بالإمكان تقوية التفسير من خلال إضافة نماذج تطبيقية أو إحصاءات عن حوادث رياضية واقعة في فلسطين.

مدى تأثير النتائج على المجال القانوني والمجتمعي:

- النتائج تُسلط الضوء على فراغ تشريعي مهم في التشريعات الفلسطينية في ظل تزايد الاهتمام بالرياضة كمجال مجتمعي واقتصادي.
- تؤكد الدراسة على أن عدم وجود منظومة عقوبات واضحة للجرائم الرياضية قد يؤدي إلى تفشي مظاهر الشغب والتمييز والتلاعب دون رادع قانوني متخصص.
- مع ذلك، لم يُخصص الباحث فقرة مستقلة توضح أثر النتائج على الجهات ذات العلاقة مثل الأندية، الشرطة، النيابة العامة، أو وزارة الشباب والرياضة.
- كان من المفيد تقديم أمثلة تطبيقية أو دراسات حالة تبين كيف يمكن أن تؤدي هذه النتائج إلى تطوير تشريعات جديدة أو إصلاح ممارسات قائمة.

تقييم التوصيات

توصيات للبحث المستقبلي:

- أوصى الباحث بإجراء دراسات أكثر تفصيلاً حول الجرائم الرياضية في فلسطين، خاصة ما يتعلق بإنشاء تشريعات خاصة أو محاكم رياضية.
- لفت إلى أهمية معالجة الجرائم الناشئة كالتلاعب بنتائج المباريات أو العنصرية في الملاعب.
- رغم أهمية هذه التوصيات، إلا أنها جاءت عامة ولم تحدد عناوين بحثية دقيقة أو منهجيات مقترحة لبحوث قادمة.

توصيات للممارسين (القانونيين، المحامين، إدارات الأندية):

- دعا الباحث إلى ضرورة إصدار قانون خاص بالجرائم الرياضية وإعادة النظر في طريقة التصدي للجرائم الواقعة في ميادين الرياضة.
- أكد على أهمية تدريب كوادرنفاذ القانون في التعامل مع القضايا الرياضية.
- التوصيات لم تُصاغ بصيغة موجهة لفئات محددة، ولم تشر إلى آليات عملية (مثل إعداد أدلة إجرائية أو برامج تدريبية خاصة بالمفتشين أو موظفي المحاكم).

توصيات لصناع السياسات والمشرعين:

- قدم الباحث توصية صريحة بضرورة سن تشريع فلسطيني متخصص في الجرائم الرياضية.
- أشار إلى ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، مثل النموذج الفرنسي والبلجيكي.
- لم يقدم الباحث تصورًا أوليًا لنص قانوني أو مشروع تعديل، كما لم يُحدد الجهات التي يُفترض أن تبادر مثل وزارة العدل أو المجلس التشريعي أو اللجنة الأولمبية الفلسطينية.

الربط بين النتائج والتوصيات وطرق عرض النتائج

- توصيات الدراسة مستندة على النتائج العامة، ويوجد ربط ضمني بين ما توصل إليه الباحث من قصور وبين الحاجة إلى التدخل التشريعي.
- لكن غاب الربط الصريح والواضح بين كل نتيجة وتوصيتها المحددة.
- لم يستخدم الباحث أي أدوات مساعدة لعرض النتائج أو التوصيات مثل:
 - الجداول.
 - الرسوم التوضيحية.
 - تلخيص النقاط في قوائم مرتبة.

تقديم الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الثاني

221002181